استاجر ارضا وقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجر المثل فلما دخلت
الثانية كثرت الرغبات فازداد اجر الارض ليس للمتولي ان ينقض هذه
الاجارة لنقصان اجر المثل لان اجر المثل يعتبر وقت العقد ووقت
العقد المستحق اجر المثل وفيها ايضا من الاجارات حانوت وقف اجره المتولي
من رجل فلما اخر وزاد في الاجر ليس للمتولي ان ينقض الاجارة الاولى اذا
اجر باجر المثل او نقص قدر ما يتغابن الناس في مثله لان الثاني في الزيادة
على اجر المثل سفيه وان نقص عنه فالا يتغابن الناس في مثله فالاجارة
فاسدة دلدان ينقضها وذكر في الفتاوى البديعية رجل استاجر ارضا
موقوفة ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجر المثل فلما دخلت الثانية كثرت
رغبات الناس فازداد اجر الارض لو ليس للمتولي ان ينقض الاجارة لنقصان
اجر المثل لان المستحق اجر المثل واجر المثل انما يعتبر وقت العقد ووقت العقد
كان المستحق اجر المثل فلا يعتبر التغيير بعد ذلك وذكر في الذخيرة اذا استاجر
ارض الوقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجر المثل وقد جازت الاجارة
فرخصت اجرتها لا تنفسخ الاجارة واذا ازداد اجر مثلها بعد مضي مدة على
رواية فتاوى سمرقند لا تنفسخ العقد وعلى رواية شرح الطحاوي تنفسخ ويجدد
العقد الى وقت الفسخ يجب المستحق لما مضى ولو كانت الارض بحال لا يمكن فسخ
الاجارة فيها بان كان فيها زرع لم يستحصد بعد فالى وقت زيادته يجب
المسمى بقدره وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب اجرة المثل وزيادة الاجر يتعذر اذا
عند الكل هذه المسالة في مزارعة شرح الطحاوي وذكر في خزانة الاكمل لو اجر
المتولي ارض الوقف فزرعها المستاجر ثم طلب غيره بزيادة اجرة ينظر ان
كان فيه غبن وقت الاجارة للمتولي ان يلزمه هذه الزيادة يعني المستاجر
ان امتنع وان لم يكن فيها غبن لا يتعرض له وذكر في المحيط ولا تجوز اجارة
الوقف الا باجر المثل ولو اجر ثلاث سنين باجرة المثل ثم ازداد اجره
لكثرة الراغبات ليس للمتولي ان ينقض هذه الاجارة لنقصان اجر المثل
لان اجر المثل يعتبر وقت العقد المستحق اجر المثل وذكر في الاكمال استاجر

اولاد اولادي ان اولاد البنات يدخلون حينئذ من غير ان يقول في
المسئلة روايتان وليس الامر كذلك فان تعليل صحابنا يرد ذلك ولو ذكر
عشرة بطون على ظاهر الرواية فان تعليل ظاهر الرواية فيما نقلناه عن
المحيط هو انه جعل المانع من دخولهم كونهم منسوبين الى اباءهم دون امهاتهم
فعلى هذا لو ذكر خمسة بطون او اكثر لا يدخلون على ظاهر الرواية للحق
الذي ذكرناه وقد صرح صاحب الهداية في التجنيس كما ذكرنا ان الفتوى
على ظاهر الرواية انهم لا يدخلون والله اعلم بالصواب واما مسئلة الزيادة
في اجرة المثل هي اذا كان وقفا وهل تنفسخ الاجارة بها ام لا وقد ورد الكلام في ذلك
فنقول قد ذكر فتاوى ما ضمان المتولي اذا اجر حمام الوقف من رجل ثم
اخر وزاد في اجرة الحمام قالوا ان كان اجرة الحمام من الاول باجر مثله او ما
يتغابن الناس في مثله فليس للمتولي ان يخرج الاول قبل انقضاء مدة
الاجارة وان كانت الاجارة الاولى بما لا يتغابن فيه تكون فاسدة ولو ان
اجرها اجارة صحيحة اما من الاول او من غيره باجرة المثل او الزيادة
على قدر ما يرغب المستاجر بها وان كانت الاجارة الاولى باجرة المثل ثم ازداد
اجرة مثلها كان للمتولي ان يفسخ الاجارة وما لم يفسخ يكون على المستاجر
المسمى كذا ذكره الطحاوي وذكر في فتاوى الخاصف رجل استاجر ارض
الوقف سنين باجرة معلومة وهي اجر المثل فلما دخلت السنة
الثانية كثرت رغبات الناس وازداد اجرة الارض ليس للمتولي ان
ينقض الاجارة لنقصان اجر المثل لان يعتبر وقت العقد المستحق اجر
المثل ومنها في كتاب الاجارات وقف اجره المتولي من رجل ثم جاء ليزيد
وزاد في الاجرة ان كان اجر الحمام اجرة بعقد اجر مثله او بنقصان
يتغابن الناس في مثله فليس للمتولي ان يخرج الاول قبل مضي مدة
اجارته وليس اجر غيره وان كانت الاجارة الاولى بما لا يتغابن الناس في مثله
فهي فاسدة فلدان يؤجروا اجارة صحيحة اما من الاول او من الثاني باجر مثله
او الزيادة على قدر ما يرغب المستاجر وذكر في واقعات الحسام الشهيد رجل

استاجر

سنين

مسئلة الزيادة في اجرة المثل اذا كان وقفا

يتغابن في مثله اي
ي يتناقص بالبنا
لجهول ويقال غبنه
البيع وكذا غبنا
ن باب ضرب مثل
لبه نقصه وغبن
بينا للمفعول فهو
مغبون اي منقوص
ن الثمن او غيره
صباح اه كاتبه غفر له

Copyright

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)